مركز الحبتور للأبحاث

الملف الرابع

من التخصيب إلى الردع

هل تغيرت قواعد التفاوض حول البرنامج النووي الإيراني؟

HABTOORRESEARCH.COM

سبتمبر 2026

مركز الحبتور للأبحاث

سلسلة

عُقَد التفاوض: كيف تدير واشنطن وطهران لعبة الشد والجذب في كل ملف؟

تبحث هذه السلسلة التحليلية خلف كواليس التحولات العميقة في مسار المفاوضات الأمريكية- الإيرانية، متخذةً من "اتفاق الستين يومًا" نقطة انطلاق لتفكيك أعقد الملفات وأكثرها سخونة. وبدلاً من الاكتفاء بالسرد التقليدي للأحداث، تغوص هذه القراءة مباشرة في الجذور الاستراتيجية للأزمة لتشريح كيف تعيد هذه الخلافات تشكيل موازين القوى العالمية؛ ومن خلال تتبع شبكة الفاعلين والمؤثرين في المشهدين الداخلي والخارجي، نكشف آليات الصدام والتفاوض الخفية التي تحرك اللعبة، وصولاً إلى استشراف ما قد تسفر عنه المفاوضات التقنية الدائرة حالياً في سويسرا من تداعيات حاسمة سترسم ملامح الأمن الإقليمي والدولي في المرحلة المقبلة.

د. عزة هاشم

مدير عام مركز الحبتور للأبحاث

إعداد

مصطفى أحمد

مسؤول وحدة الدراسات السياسية والأمنية

فرح أبورية

باحث

وحدة الدراسات السياسية والأمنية

تصميم

عبدالعظيم محمد

مصمم جرافيكي أول

هذا الإصدار مجاني وغير مخصص للبيع أو التوزيع. ويُحظر بيعه أو توزيعه داخل أو خارج مصر، بدون تصريح كتابي من مركز الحبتور للأبحاث، ويحتفظ مركز الحبتور للأبحاث بجميع حقوق الملكية الفكرية للمحتوى.

لم تُمثل مذكرة التفاهم حلاً جذرياً ونهائياً للملف النووي، بل جاءت بمثابة هدنة مؤقتة استهدفت تجميد الضربات العسكرية والتهديدات الملاحية والنووية، بغية كسب الوقت لصياغة اتفاق متكامل يُعالج أزمة التخصيب من جذورها. وتأتي هذه التطورات في أعقاب انهيار الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، إثر انسحاب الولايات المتحدة منه في عام ٢٠١٨، وهو ما منح طهران مساحة واسعة لتوسيع عمليات تخصيب اليورانيوم، وتقليص نطاق عمليات التفتيش الدولية، وتكديس كميات ضخمة من اليورانيوم المخصب بنسب تقترب من المستوى اللازم لإنتاج السلاح النووي. وفي هذا السياق، يبرز البرنامج النووي بوصفه ورقة المساومة الرئيسية بيد القيادة الإيرانية. فعلى الرغم من أن طهران لا تمتلك سلاحاً نووياً في الوقت الراهن، إلا أنها نجحت في مراكمة المعرفة التقنية، وتأسيس البنية التحتية، وتوفير اليورانيوم المخصب، مما يؤهلها لإنتاج هذا السلاح خلال فترة زمنية وجيزة نسبياً متى ما اتُخذ القرار السياسي بذلك. وهذا الواقع يؤكد أن النفوذ الإيراني على طاولة المفاوضات لم يعد نفوذاً افتراضياً، بل هو نفوذ حقيقي يستمد قوته من قدرة طهران على التحرك السريع نحو التسليح .

وعلى الصعيد الميداني، ورغم توجيه الولايات المتحدة وإسرائيل ضربات استهدفت المنشآت النووية داخل إيران، إلا أن التقييمات لم تؤكد سوى وقوع أضرار محدودة. ويُرجح بقوة أن طهران لا تزال تحتفظ بقدرة كبيرة على مواصلة عمليات التخصيب، في ظل تباين آراء الخبراء وتقديراتهم حول الحجم الحقيقي للتراجع الذي أصاب برنامجها النووي جراء تلك الهجمات. وتثبت هذه المعطيات أن العمل العسكري وحده لم ينجح في حسم القضية النووية، وهو ما يعزز بطبيعة الحال من احتمالية استئناف المفاوضات والعودة إلى المسار الدبلوماسي في نهاية المطاف. وأمام هذا المشهد المعقد، يبرز تساؤل جوهري يفرض نفسه على مستقبل الأزمة: هل ستشهد أي مذكرة مستقبلية تعديلاً في بنود الملف النووي، أم سيتم الإبقاء عليها بالصيغة ذاتها التي وردت في "مذكرة إسلام آباد"؟ وإذا ما اتجهت الأطراف نحو إدخال تعديلات جديدة، فما هي حدود التنازلات التي يستطيع كل طرف التفاوض بشأنها لطي هذه الصفحة؟

ما وراء العقلية الإيرانية.. متلازمة الردع الموازي

يُظهر تتبع السلوك الإيراني تجاه الملف النووي، على مدار ما يزيد عن أربعة عقود من العقوبات المتراكمة منذ عام ١٩٧٩، تبني النظام لما يمكن وصفه بعقيدة الصمود رغم الانهيار الاقتصادي. وترتكز هذه العقيدة على إيمان عميق لدى النخبة الحاكمة بأن تكبد الخسائر الاقتصادية، حتى وإن أثرت بشدة على مستويات المعيشة، يظل خياراً أقل ضرراً من التخلي عن المشروع النووي، والذي يمثل دعامة أساسية للأمن القومي ومصدراً لشرعية النظام الحاكم في الوقت ذاته. فمنذ ثمانينيات القرن الماضي، واجه الاقتصاد الإيراني موجات متتالية من العقوبات الغربية والدولية التي تضمنت تجميد مليارات الدولارات من الأصول، وفرض قيود صارمة على صادرات النفط والقطاع المصرفي. وقد أسفرت هذه الإجراءات عن تضخم مزمن تراوح أحياناً بين ٤٠٪ و٥٠٪، وانهيارات متكررة في قيمة العملة المحلية، مما أدى إلى تآكل القدرة الشرائية للمواطنين. ورغم هذه الضغوط الهائلة، لم توقف طهران استثماراتها في منشآتها النووية الحيوية، مثل نطنز، فوردو، أراك، وأصفهان، ولم تتراجع عن تطوير منظومة التخصيب. ويعود هذا الإصرار إلى قناعة النظام بأن تكلفة التراجع ستكون وجودية؛ إذ ستُترجم داخلياً كانتصار للتيار المعادي للثورة، وخارجياً كخضوع وانصياع لإرادة الخصوم.

وتستند هذه العقيدة الإيرانية إلى شبكة معقدة من المحددات السياسية والأيديولوجية المتشابكة؛ أولها إرث حرب الثماني سنوات مع العراق والذي رسخ ثقافة تحمل الألم في سبيل الحفاظ على النظام، وثانيها خبرة النخبة الثورية التي تؤمن تاريخياً بأن التراجع أمام الضغوط الخارجية يفتح الباب لعدوى الانهيار الداخلي، وثالثها الاعتقاد الراسخ بإمكانية تجاوز العقوبات مهما قست عبر شبكات التهريب والتبادل التجاري مع روسيا ودول آسيوية واستخدام واجهات مالية غير تقليدية. وبذلك تتلخص المعادلة في العقل الإيراني بأن الاقتصاد قابل لإعادة البناء تدريجياً، في حين أن التخلي عن الملف النووي سيجعل من المستحيل استعادته سياسياً وتقنياً في ظل الرقابة الدولية الصارمة. وبناءً على ذلك، يتعاطى صانع القرار مع مؤشرات انهيار المعيشة، كارتفاع البطالة وهجرة الكفاءات وتوسع اقتصاد الظل، بوصفها تكلفة متوقعة ضمن معركة طويلة الأجل لترسيخ مكانة إيران الردعية. ولهذا الغرض، يوظف النظام أدوات كدعم السلع الأساسية وتوسيع الشبكات الاقتصادية للحرس الثوري، مدعوماً بخطاب يهاجم الاستكبار والهيمنة لتحويل المعاناة من نقطة هشاشة إلى أداة للتعبئة الشعبية بحجة الدفاع عن الحق النووي.

ومع تحول البرنامج النووي الإيراني تدريجياً من التركيز على الطاقة السلمية إلى بلوغ مرحلة الدولة العتبة النووية–أي امتلاك القدرة التقنية لإنتاج سلاح نووي في وقت وجيز دون الإعلان عن ذلك–تغيرت مكانة هذا البرنامج في التفكير الإستراتيجي للنظام ليصبح بمثابة بوليصة تأمين وجودية. إذ باتت القيادة تنظر إلى هذه القدرة، وإن كانت كامنة، على أنها الضامن الوحيد لدرء سيناريوهات إسقاط النظام بالقوة أو عبر حصار طويل ينتهي بانهياره. وقد تبلور هذا التحول نتيجة لثلاثة عوامل رئيسية:

أولًا، التجربة العراقية والليبية: في القراءة الإيرانية، أدى تفكيك برامج أسلحة الدمار الشامل في هذين البلدين إلى كشف النظامين أمام القوة العسكرية الغربية، وانتهى الأمر بسقوطهما. هذه القراءة تُبنى عليها قاعدة ضمنية:

"النظام الذي لا يملك قدرة ردع إستراتيجية يصبح عرضة للتغيير بالقوة أو بحصار يؤدي إلى الانهيار".

ثانيًا، تراجع أو اهتزاز نفوذ بعض الحلفاء الإقليميين، وتعرض حلفاء مثل النظام السوري لعقود من الحرب والعزلة، ما أضعف شبكة الضمانات التقليدية للنظام الإيراني، وزاد الاعتماد على عناصر ردع ذاتية، وفي مقدمتها القدرات الصاروخية والنووية الكامنة.

ثالثًا، تصاعد الحديث الغربي والإقليمي عن تغيير السلوك أو النظام في إيران، واتساع أدوات الضغط (عقوبات، عزلة دبلوماسية، ضربات سيبرانية، عمليات تخريب داخلية في المنشآت النووية)، دفعت النخبة الحاكمة إلى اعتبار الوصول إلى العتبة النووية، مع الحفاظ على هامش إنكار، صمام أمان يرفع تكلفة أي مغامرة عسكرية ضد إيران إلى مستويات غير مقبولة إستراتيجيًا .ضمن هذه المقاربة، لم يعد النقاش داخل النخبة الإيرانية **حول هل نحتاج ملفًا نوويًا؟، بل حول كيف نُدير الملف النووي بحيث يوفر أقصى قدر من الردع بأقل مستوى من الاستفزاز المباشر الذي يدفع لعمل عسكري شامل؟.** لذلك نرى تمسكًا شديدًا بتخصيب اليورانيوم بمستويات عالية (حتى ٦٠٪) مع استمرار الخطاب الرسمي على أن الهدف سلمي، وتأكيد الالتزام بمبدأ عدم إنتاج السلاح النووي استناداً إلى فتاوى خامنئي الأب، ولكن مع الإبقاء على كافة المؤشرات التي تؤكد قدرة إيران كدولة عتبة نووية.

مع تحوّل النقاش الدولي من منع امتلاك إيران للتقنية النووية إلى منع امتلاكها للسلاح النووي، بدأت تتبلور داخل النظام الإيراني مجموعة من الخطوط الحمراء التي تُرسم على مستوى المرشد والمؤسسات السيادية وتُترجم إلى مواقف تفاوضية صارمة في كل جولة حوار مع الغرب. جوهر هذه الخطوط أن إيران قد تقبل بقيود زمنية أو تقنية مؤقتة، لكنها ترفض أي إجراء يُفسرَّ داخليًا كتنازل عن حق سيادي أو يحدّ نهائيًا من قدرتها على العودة إلى التخصيب العالي في المستقبل.

ومن بين أبرز هذه الخطوط:

- رفض الوقف التام لتخصيب اليورانيوم، فقد يقبل المفاوض الإيراني بتقليص مستويات التخصيب أو كميات المخزون، لكنه لا يقبل بإغلاق دائرة التخصيب تمامًا أو تحويل إيران إلى دولة تعتمد على وقود نووي مُستورد، لأن ذلك يعني في العقل الإيراني فقدان المعرفة النووية واستقلال القرار في مجال حساس، وهو ما يتعارض مع خطاب الثورة حول الاستقلال العلمي والتقني.

- رفض إخراج المواد المخصبة عالية النقاء مثل ٦٠٪ إلى الخارج على نطاق يُفقد إيران القدرة على العودة السريعة إلى العتبة النووية. فهذه النقطة تحديداً تُعتبر في العقل السيادي مساً مباشراً بالسيادة النووية، لأنها تنقل مركز الثقل من الداخل إلى الخارج، وتضع قدرة إيران على الردع رهينة حسن نية القوى الكبرى والوكالة الدولية، وهو ما يُنظر إليه على أنه خطأ إستراتيجي لا يمكن تكراره.

- رفض أي آليات تفتيش تُعامل إيران كحالة استثنائية دائمة خارج قواعد معاهدة عدم الانتشار، مع مطالبة مستمرة بالاعتراف بحقها الكامل في الأنشطة النووية السلمية بموجب المادة الرابعة من المعاهدة، واشتراط ضمانات أمنية للبنية التحتية النووية والعاملين فيها قبل أي تعاون موسع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا السياق، تُنسب توجيهات المرشد - سواء في عهد علي خامنئي أو في إطار الحديث عن دور مجتبى خامنئي كنواة قرار ديني-سياسي داخل بيت المرشد - إلى منظومة فقهية-أمنية ترى أن التنازل عن المخزون العالي التخصيب أو القبول بشروط تفتيش مهينة هو نوع من التفريط في حق الأجيال القادمة في امتلاك القدرة على الدفاع عن النظام، وهذه الرؤية تغذي متلازمة الردع الموازي: أي الإصرار على امتلاك أكثر من طبقة ردع (نووي كامن، صاروخي، أذرع إقليمية، قدرات سيبرانية)، واعتبار المساس بأي طبقة منها تهديدًا بنيويًا لمستقبل النظام.

ومن هنا ظهرت متلازمة الردع الموازي باعتبارها التوصيف الأقرب للعقلية الإستراتيجية الإيرانية اليوم؛ حيث لا يُنظر إلى البرنامج النووي بمعزل عن بقية منظومة القوة، بل كجزء من شبكة متداخلة من وسائل الردع: برنامج صاروخي باليستي متقدم، شبكة حلفاء ووكلاء إقليميين في العراق وسوريا ولبنان واليمن، قدرات سيبرانية، وأدوات اقتصادية-طاقوية مثل التحكم في إمدادات النفط ومضيق هرمز.

الفكرة الأساسية هنا أن إيران تسعى إلى خلق وضع تكون فيه تكلفة أي ضربة شاملة ضدها أو محاولة لإسقاط النظام أكبر من مكاسبها المتوقعة، عبر توزيع مراكز الخطر في أكثر من ساحة، وتعدد أدوات الرد. ومن ثم، فإن البرنامج النووي في هذا السياق ليس فقط أداة ردع، بل مركز ثقل رمزي يوحد هذه الأدوات ويمنحها شرعية؛ إذ تُقدَّم الصواريخ والحلفاء الإقليميون والقدرات السيبرانية باعتبارها أسلحة لحماية الحق النووي السيادي في مواجهة الاستكبار.

هذه المتلازمة تجعل أي مفاوضات مع إيران أكثر تعقيداً؛ لأن التنازل في ملف واحد (مثلاً، تقليص مخزون ٦٠٪) يُقرأ داخليًا كإضعاف لمنظومة الردع ككل، ويُخشى أن يتبعه ضغط على الملفات الأخرى. لذلك، يميل النظام إلى سياسات المقايضة المحسوبة عبر تخفيف أضرار هنا مقابل مكاسب هناك، دون قبول أي مساس بجوهر المعادلة، وهي الاحتفاظ بقدرة ردع نووية كامنة، وبأدوات غير نووية موازية تدعم هذه القدرة وتُعقّد حسابات الخصوم.

وبالتالي لا يُقرأ في طهران فقط من زاوية الأضرار التي لحقت بالمنشآت النووية، بل من زاوية اختبار متلازمة الردع الموازي إلى أي مدى يمكن للبرنامج النووي، مدعوماً بأذرع إقليمية وتهديدات في مضيق هرمز، أن يفرض على واشنطن وحلفائها الاعتراف بحد أدنى من الخطوط الحمراء الإيرانية، وفي مقدمتها عدم المساس بالمخزون العالي التخصيب وعدم تحويل إيران إلى حالة نزع السلاح النووي النهائية؟

الواقع الميداني والتقني.. لغز اليورانيوم المفقود

يُمثل لغز اليورانيوم المفقود اليوم التحدي الاستخباراتي الأكثر إرباكاً للولايات المتحدة و إسرائيل؛ إذ لم يعد القلق مقتصراً على مستويات التخصيب المرتفعة، بل تجاوزه إلى الجهل بمواقع تخزين هذا المخزون الحساس. فقد أشارت بعض التقارير إلى إقدام طهران على نقل أجزاء حيوية من اليورانيوم المخصب، وتحديداً عالي النقاء بنسبة ٦٠٪، إلى منشآت سرية محصنة في أعماق الجبال، مثل جبل فأس (كلنك كزلا)، لتكون مخابئ إستراتيجية أو مواقع بديلة للتخصيب. وتنامت هذه الفجوة المعلوماتية نتيجة مسارين متوازيين: أولهما سياسة التعتيم النووي التي تُوجت بتعليق التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحجب البيانات الروتينية وتقييد وصول المفتشين، وثانيهما التوسع في بناء المخابئ العميقة التي تجعل من الصعب تدميرها بالأسلحة التقليدية دون تكلفة عسكرية وسياسية ضخمة. ولا يُعد هذا النقل مجرد إجراء وقائي للاستفادة من السماكات الصخرية الهائلة لحماية المخزون فحسب، بل هو تكتيك متعمد لخلق حالة من انعدام اليقين الاستخباراتي لدى الخصوم، مما يضمن بقاء أي خطة عسكرية لضرب البرنامج ناقصة وعرضة للفشل. وبذلك، يتحول هذا المخزون المخفي إلى ركيزة مقصودة في هندسة "الردع الموازي" الإيرانية، حيث تضمن طهران امتلاك احتياطي محصن خارج نطاق الرقابة والاستهداف المباشر، مع الاحتفاظ بهامش من الإنكار السياسي أمام المجتمع الدولي.

وقد ألقى هذا الواقع الميداني المعقد بظلاله الثقيلة على مستقبل آليات التفتيش والخيارات العسكرية المحتملة، جاعلاً إياها أكثر تركيباً وصعوبة. فمن ناحية الرقابة الدولية، أدى إخفاء المخزون إلى تآكل فاعلية نظام التفتيش الشامل المرتبط بالبروتوكول الإضافي، حيث باتت إيران قادرة على إدارة أنشطة نووية موازية بعيداً عن أعين المفتشين مستغلة ثغرات الإبلاغ وفترات تعليق التعاون واستخدام منشآت عسكرية-نووية هجينة يصعب تصنيفها. وقد أسهم ذلك في تعميق أزمة الثقة؛ فكلما تصاعدت التساؤلات حول هذا المخزون المفقود، اتجهت طهران لاتهام الوكالة بالتبعية للقوى الكبرى، واشترطت الحصول على ضمانات أمنية لحماية منشآتها وعامليها قبل إبداء أي شفافية. أما على الصعيد العسكري، فقد أجبر هذا التشتت الجغرافي والتحصين العميق المخططين في واشنطن وتل أبيب على التخلي عن فكرة الضربة الواحدة الحاسمة، والانتقال مرغمين نحو سيناريوهات هجينة. وتتطلب هذه السيناريوهات توجيه ضربات متكررة غير مضمونة النتائج، والاعتماد بشكل أكبر على العمليات التخريبية والسيبرانية لضرب سلاسل الإمداد وأنظمة التحكم من الداخل، بالتوازي مع تكثيف الضغوط الاقتصادية والسياسية لدفع طهران نحو تفاوض جديد يُعيد مخزونها للرقابة. وفي المحصلة، نجحت إيران عبر هذا التكتيك في نقل المعركة من جدل حول حجم المخزون إلى تحدٍ يتعلق بمكانه وطبيعة حمايته، مما يضيف طبقة غير مسبوقة من التعقيد أمام أي مسار عسكري أو دبلوماسي قادم.

• مستويات التخصيب قبل الحرب

عشية ما يُعرف بحرب الاثني عشر يوماً، كانت طهران قد رسخت انتقالها الفعلي من مرحلة تطوير البرنامج النووي إلى التموضع كدولة عتبة نووية. ويعني هذا التحول امتلاكها لكافة المقومات التقنية والمادية والكوادر البشرية التي تؤهلها لإنتاج سلاح نووي في فترة زمنية وجيزة متى ما اتُخذ القرار السياسي بذلك. وقد تجلى هذا التقدم في ثلاثة مسارات رئيسية: تكديس اليورانيوم المخصب، والوصول بنسب التخصيب إلى مستويات متقدمة، فضلاً عن توسيع شبكة أجهزة الطرد المركزي المتطورة. ووفقاً لتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجهات المختصة، نجحت إيران في بناء مخزون متنوع من اليورانيوم بنسب تخصيب متفاوتة، شملت ٢٠٪ و٦٠٪وهي معدلات تقترب بشدة من النسبة العسكرية البالغة ٩٠٪.

مستويات تخصيب اليورانيوم في المخزون الإيراني

كميات اليورانيوم بالكيلو جرام

مستوى التخصيب %	كمية اليورانيوم المُخصَّب	كمية اليورانيوم-235 التقريبية	التصنيف الفني
60	441	265	يورانيوم عالي التخصيب
20	184	37	عند عتبة اليورانيوم عالي التخصيب
5	6,024	301	يورانيوم منخفض التخصيب
2	2,391	48	يورانيوم منخفض التخصيب

رسمبياني: مركز الحبتور للأبحاث • المصدر: Reuters • Created with Datawrapper

وتشير التقديرات الغربية إلى أن حجم المخزون المخصب بنسبة ٦٠٪ يكفي، بعد معالجته إضافياً، لإنتاج ما بين ثلاث إلى خمس قنابل نووية، مما يبرر تصنيف إيران كدولة تقف على عتبة التسليح. ولم يقتصر هذا التطور على الجانب الكمي، بل صاحبه تطور نوعي شمل زيادة أجهزة الطرد المركزي من الأجيال الأولى (IR-1 وIR-2m)، وإدخال أجيال أكثر تطوراً (مثل IR-4 وIR-6) في منشآت حيوية كنطنز وفوردو، مع إعادة توزيع المخزون في مواقع متعددة. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تقليص زمن الاختراق النووي من عام أو أكثر إبان فترة الاتفاق النووي إلى أسابيع معدودة أو أقل. والأهم من ذلك، أن إيران أتمت السيطرة شبه الكاملة على دورة الوقود النووي، بدءاً من استخراج اليورانيوم الخام، مروراً بتحويله إلى الكعكة الصفراء وغاز سادس فلوريد اليورانيوم، وصولاً إلى التخصيب العالي، مدعومة بخبرات بشرية وشبكات توريد متماسكة. هذا التراكم المعرفي جعل من الضربات العسكرية الموجهة للبنية المادية أقل تأثيراً على المدى البعيد، إذ تظل القدرة على إعادة البناء قائمة طالما أن المعرفة التقنية لم تُدمر بالكامل.

• تداعيات ضربات نطنز وأصفهان

في مواجهة هذا التقدم السريع، سعت الدول الغربية إلى إعاقة المسار النووي الإيراني عبر توجيه ضربات عسكرية وعمليات تخريب سيبرانية وسرية استهدفت منشآت رئيسية لتعطيل خطوط الكهرباء أو تدمير أجهزة الطرد المركزي. غير أن التقييم التقني لهذه الهجمات، كحالة استهداف منشأتي نطنز وأصفهان، يُظهر أنها نجحت في إبطاء البرنامج وليس كسره.

فمنشأة نطنز، التي تمثل عصب عمليات التخصيب، تعرضت لأضرار وُصفت بالكبيرة وطالت العديد من أجهزة الطرد المركزي، إلا أن طهران كانت تسارع في كل مرة إلى إعادة تشغيل أجزاء من الموقع وتزويده بمعدات أحدث، بل ووسعت نشاطها في منشآت أخرى كفوردو لتقليل اعتمادها على موقع واحد يسهل كشفه.

وينطبق الأمر ذاته على منشأة أصفهان المعنية بتحويل اليورانيوم والأنشطة البحثية، حيث تمكنت إيران من تقليل فاعلية الاستهدافات عبر استغلال الطبيعة الجغرافية الجبلية المعقدة وتوزيع الأنشطة على مواقع بديلة. وبناءً على ذلك، ظلت الأضرار محدودة فعلياً مقارنة بالهدف الإستراتيجي المعلن والمتمثل في حرمان إيران من قدرتها كدولة عتبة نووية، إذ لم يترتب على أي من هذه الهجمات توقف طويل الأمد للبرنامج. وقد وظفت طهران هذه الهجمات بذكاء لصالح تعزيز نظرية الردع لديها؛ فاستخدمتها داخلياً لتأكيد سردية الصمود وقدرتها على امتصاص الضربات وإعادة البناء، بينما وجهت من خلالها رسالة خارجية مفادها أن الخيار العسكري لن يكفي لكسر إرادتها النووية، وأن محاولة استنساخ سيناريوهات العراق وسوريا ستصطدم ببيئة جغرافية وبنية تحتية شديدة التعقيد والتحصين

• لغز اليورانيوم المفقود والمنشآت المحصنة

وقد أفرز هذا الواقع تحدياً استخباراتياً بالغ التعقيد للغرب، لم يعد يتمحور حول نسبة التخصيب فحسب، بل حول موقع المخزون عالي التخصيب، مما أوجد فجوة معلوماتية تُعرف بلغز اليورانيوم المفقود. فبينما تراقب الوكالة الدولية الأنشطة في المنشآت المعلنة، تشير التحليلات إلى أن إيران عمدت إلى نقل أجزاء حيوية من اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠٪ إلى مخابئ سرية ومنشآت محصنة في أعماق الجبال. وقد تعمقت هذه الفجوة بفعل عاملين رئيسيين: أولهما سياسة التعتيم النووي التي انتهجتها طهران وبلغت ذروتها بتعليق التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحجب بيانات المخزون الدورية، وتقييد وصول المفتشين للمنشآت؛ وثانيهما تواتر التقارير حول استخدام طهران لمنشآت جبلية شديدة التحصين، مثل جبل فأس أو كلنك كزلا، لتكون مخابئ إستراتيجية للمواد الحساسة أو مواقع بديلة للتخصيب. ويجسد هذا التوجه مفهوم العمق النووي المحصن الذي يجعل من شبه المستحيل تدمير المنشآت بالأسلحة التقليدية دون تكلفة عسكرية وسياسية ضخمة.

ويخدم نقل اليورانيوم لهذه المخابئ ثلاثة أهداف تخطيطية متوازية: حماية المخزون من الضربات المباشرة بفضل التحصينات الصخرية والأنفاق العميقة، وخلق حالة من الإرباك الاستخباراتي تمنع الخصوم من تقدير حجم المخزون وصياغة خطة عسكرية حاسمة لتدميره بالكامل، وتوظيف هذا الإخفاء لتعزيز نظرية الردع الموازي عبر دمج المخزون النووي في شبكة معقدة تضم الصواريخ الباليستية والقدرات السيبرانية والأذرع الإقليمية. وبهذا، يتحول اليورانيوم المفقود إلى أداة ردع مدروسة تبقي لدى طهران ورقة احتياطية خفية خارج حسابات التفتيش والضربات، مع الحفاظ على مساحة للإنكار السياسي.

• تعقيد آليات التفتيش والضربات المستقبلية

وتلقي هذه المتغيرات، من إخفاء للمخزون عالي التخصيب وتعليق للتعاون الدولي، بظلالها الكثيفة على مستقبل آليات التفتيش والخيارات العسكرية المحتملة لتصبح شديدة التركيب والتعقيد. ففيما يخص التفتيش، أدى هذا الوضع إلى تقويض فاعلية التفتيش الشامل المستند إلى البروتوكول الإضافي، إذ باتت إيران قادرة على إدارة أنشطة نووية موازية بعيداً عن الرقابة مستغلة فترات التعتيم والثغرات. كما عمق هذا المسار أزمة الثقة بين طهران والوكالة الدولية، فكلما زادت المطالبات بالشفافية حول اليورانيوم المفقود، سارعت إيران لاتهام الوكالة بالتبعية للقوى الكبرى، مشترطة الحصول على ضمانات أمنية مسبقة لحماية منشآتها وعامليها. وعلى الصعيد العسكري، يفرض هذا التشتت الجغرافي والتحصين العميق للمخزون على المخططين العسكريين في واشنطن وتل أبيب مراجعة جدوى ما يُعرف بالضربة الواحدة القاضية، ودفعهم نحو تبني سيناريوهات وتكتيكات هجينة. وتتضمن هذه التكتيكات البديلة توجيه ضربات متكررة رغم إدراك مخاطر عدم حسمها للمعركة، والتركيز المتزايد على العمليات التخريبية والسيبرانية لتعطيل سلاسل الإمداد وأنظمة التحكم من الداخل بدلاً من القصف الخارجي، فضلاً عن محاولة دمج العمل العسكري بالضغوط الاقتصادية والسياسية لدفع إيران نحو تسوية تعيد المخزون المفقود للرقابة. ويؤكد هذا المشهد أن لغز اليورانيوم المفقود ليس مجرد عنوان صحفي، بل هو تجسيد لمرحلة دقيقة نجحت فيها طهران في نقل محور الصراع من مسألة حجم المخزون إلى مسألة موقعه وطبيعة تحصينه، وهو ما يضيف طبقات مستحدثة من التعقيد أمام أي مسار تفاوضي أو عسكري قادم.

ما وراء العقلية الأمريكية.. معركة ترامب المزدوجة

تتجاوز المقاربة الأمريكية الحالية في التعامل مع الملف النووي الإيراني مجرد الحسابات الدبلوماسية التقليدية، لتشكل ما يمكن وصفه بمعركة مزدوجة يخوضها الرئيس دونالد ترامب على جبهتين متوازيتين. فعلى الجبهة الداخلية، يخوض ترامب معركة سياسية شرسة ضد إرث سلفه باراك أوباما والاتفاق النووي السابق، ساعياً لإثبات أن استراتيجيته القائمة على الضغط الأقصى هي المسار الأوحد الكفيل بتغيير سلوك طهران وحرمانها من السلاح النووي، ويطمح في هذا السياق إلى صياغة اتفاق جديد يُسجل باسمه كتحول إستراتيجي وتاريخي في السياسة الأمريكية تجاه من يصفهم بالدول المارقة.

أما على الجبهة الخارجية، فيخوض ترامب معركة معقدة ضد إيران ذاتها، ولكنها محكومة بسقف ترسمه اعتبارات الأمن القومي الأمريكي، وتوقيت الاستحقاقات الانتخابية، والضغوط الإسرائيلية المتواصلة. ويحاول من خلال هذه المعركة دفع طهران نحو حافة اتفاق استسلام للقبول بشروطه، متجنباً في الوقت نفسه الانزلاق إلى حرب إقليمية شاملة غير مضمونة النتائج، مع استثمار كل تصعيد لتعزيز موقفه الداخلي. وبذلك، يتقاطع الملف النووي الإيراني في العقلية الأمريكية مع ثلاث دوائر مركزية لا يمكن فصلها: دائرة تصفية الحسابات السياسية مع أوباما، ودائرة المنافسة الانتخابية، ودائرة التحالف الإستراتيجي الوثيق مع إسرائيل، وهي الدوائر التي تحدد مجتمعة حدود الممكن والمستحيل في أي مقاربة أمريكية.

• عقدة أوباما وصفقة 2015

لا ينظر العقل السياسي لدونالد ترامب إلى الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ كمسألة فنية بين طواقم تفاوضية، بل يعتبره رمزاً مكثفاً لإرث باراك أوباما الذي يجب محوه تماماً من سجلات السياسة الخارجية الأمريكية. وقد تجلى ذلك بوضوح في خطاباته المتكررة التي وصفت الاتفاق بأنه **أسوأ صفقة تفاوضتها الولايات المتحدة واتفاق كارثي**، معتبراً أنه منح إيران غطاءً للاستمرار في برنامجها مع مكافأتها بمليارات الدولارات، ومنها الإفراج عن ١,٧ مليار دولار من أصولها المجمدة. وتنعكس هذه العقدة الأوبامية في رغبة شخصية وسياسية بقطع الطريق كلياً على نهج الانخراط والتسوية، واستبداله بسياسة الضغط الأقصى التي تسلب الخصوم أي مساحة للمناورة أو الحفاظ على المكتسبات السابقة. وإلى جانب ذلك، يسعى ترامب لهندسة اتفاق جديد يعكس استسلاماً إيرانياً، يفرض على طهران تصفير التخصيب، وتفكيك بنيتها التحتية الحساسة من مفاعلات وأجهزة طرد متقدمة، مع فرض قيود زمنية ممتدة تُقيد إيران لأجيال، ليعلن بذلك عن نصر دبلوماسي غير مسبوق. وقد جاء انسحاب واشنطن من الاتفاق عام ٢٠١٨ وإعادة فرض العقوبات كرسالة للداخل تؤكد قدرة الرئيس الجمهوري على استعادة هيبة الولايات المتحدة ورفض ما اعتبره تنازلات مجانية قدمتها الإدارة السابقة، ليصبح الملف النووي ساحة لتصفية الحسابات الداخلية بقدر ما هو صراع جيوسياسي.

• عقارب الساعة الانتخابية وتجديد الكونغرس 2026

ترتبط التحركات الأمريكية تجاه إيران ارتباطاً وثيقاً بالساعة الانتخابية الدائمة، حيث يبحث كل رئيس، لا سيما في ظل النظام السياسي المستقطب، عن إنجاز خارجي ضخم يقدمه لجمهوره وقواعد حزبه. وتتضاعف أهمية هذا العامل بالنسبة لترامب مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي للكونغرس عام ٢٠٢٦، والتي تشهد صراعاً مصيرياً بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي للسيطرة على غرفتي التشريع، مما يجعل صورة الرئيس في ملفات الأمن القومي ورقة حاسمة. ومن هذا المنظور، يوظف ترامب الملف الإيراني كمنصة لاستعراض القوة والصرامة أمام قاعدته، مؤكداً عدم تسامحه مع الخصوم الذين يهددون حلفاء واشنطن وأمن إسرائيل، ومصوّراً نفسه كمصحح لأخطاء الديمقراطيين الذين سمحوا لإيران بالتمدد إقليمياً. كما يُستخدم هذا الملف كورقة مساومة داخلية، حيث يُسوَّق أي تقدم في المفاوضات أو أي تصعيد محسوب كدليل على قدرة الجمهوريين على إجبار إيران على الركوع، محذراً من أن عودة الديمقراطيين ستعيد نهج التساهل. ولهذا، لا تُقرأ مفاوضات ما بعد الحرب الأخيرة من زاوية أمنية فحسب، بل من زاوية المكاسب الانتخابية لعام ٢٠٢٦، وهو ما يفسر تعمد الإدارة الأمريكية طرح مطالب تفاوضية تعجيزية–كصفر تخصيب والتفكيك الكامل–لأن هذه المطالب بحد ذاتها تمثل خطاب قوة موجهاً للداخل، حتى وإن كان تحقيقها على أرض الواقع شبه مستحيل.

• الضغط الإسرائيلي وصناعة سقف التشدّد

لا يمكن فهم العقلية الأمريكية تجاه إيران بمعزل عن إدراك ثقل العامل الإسرائيلي في صياغة السياسات، خاصة داخل الإدارات الجمهورية الوثيقة الصلة باللوبيات المؤيدة لتل أبيب. فبالنسبة لإسرائيل، لا يمثل البرنامج الإيراني مجرد تحدٍ تقني، بل يشكل تهديداً وجودياً يقلص من خياراتها العسكرية ويخل بموازين القوى بمجرد وصول إيران لوضع دولة العتبة النووية. ويستند الموقف الإسرائيلي الصارم في هذا الصدد إلى ثلاث ركائز؛ أولها الرفض القاطع لأي تسوية تُبقي على "المعرفة النووية" أو بنية التخصيب الإيرانية حتى وإن قيُدت زمنياً، لاعتقادها بإمكانية إحياء البرنامج بسرعة مستقبلاً. وثانيها الإصرار على التفكيك الشامل الذي يشمل مسار الماء الثقيل وتقييد أجهزة الطرد المتقدمة، وهو سقف يفوق في كثير من الأحيان المطالب الأمريكية ذاتها، مما يدفع واشنطن للتشدد تجنباً للظهور بمظهر المتهاون مع أمن حليفها الأقرب. وثالثها الدفع المستمر نحو تبني استراتيجية الضغط المركب التي تدمج بين العقوبات والعمليات السيبرانية والسرية والتلويح بالخيار العسكري، وذلك لمنع طهران من تحصين قدراتها في الجبال أو تطوير منظومات صواريخ باليستية. ويتفاعل هذا الضغط الإسرائيلي مع توجهات ترامب ليعزز خطاب التشدد المطلق ويضعف أي أصوات أمريكية تطالب باتفاق واقعي، مما يجبر الإدارة الأمريكية على تبني سقوف تفاوضية بالغة الارتفاع خشية التعرض لاتهامات إسرائيلية بتكرار أخطاء الاتفاق السابق، لتتحول عملية التفاوض في نهاية المطاف إلى مسار ثلاثي الأبعاد بين واشنطن وطهران وتل أبيب.

مأزق التفاوض وفشل مذكرة إسلام آباد

يُمثل مسار التفاوض الأخير بين الولايات المتحدة وإيران، والذي تبلور في مذكرة إسلام آباد، محطة بالغة التعقيد تكشف عن أزمة بنيوية عميقة في إدارة الصراع بين الطرفين. فقد أثبتت هذه التجربة أن محاولات صياغة تفاهمات مؤقتة تحت وطأة التصعيد العسكري غالباً ما تصطدم بواقع تداخل الملفات الإستراتيجية الشائكة، مما يجعل أي اتفاق عرضة للانهيار السريع إذا لم يستند إلى أسس واضحة وثقة متبادلة. وقد تجاوز هذا المأزق التفاوضي حدود الخلاف التقني حول نسب التخصيب، ليمتد إلى مساومات جيوسياسية أوسع ربطت بين البرنامج النووي وحرية الملاحة في مضيق هرمز. ومع لجوء كل من واشنطن وطهران إلى استراتيجية التفاوض تحت النار لفرض الشروط، تفاقمت التناقضات وبرزت ثغرات قانونية وسياسية واسعة في نصوص المذكرة، وهو ما أدى في النهاية إلى إجهاض هذا المسار المؤقت وإعادة المشهد إلى مربع التهديد والمواجهة.

• هشاشة الاتفاقيات المؤقتة وغموض مذكرة إسلام آباد

لم تُمثل مذكرة إسلام آباد اتفاقاً جذرياً ونهائياً، بل جاءت كإطار دبلوماسي مؤقت يهدف إلى وقف العمليات العسكرية وفتح نافذة تفاوضية تمتد لستين يوماً، لمعالجة ملفين في غاية الحساسية والتعقيد: البرنامج النووي وأمن مضيق هرمز. وقد أسهم هذا الطابع المؤقت في جعل المذكرة عُرضة لتوترات شديدة منذ اللحظة الأولى؛ إذ تصدت لقضايا ذات طابع وجودي للطرفين، غير أنها صيغت بعبارات قانونية فضفاضة ولغة تفتقر إلى الدقة في بنودها الجوهرية، مما ترك مساحة شاسعة لاختلاف التفسيرات والتأويلات بين العاصمتين. وقد تضمن النص المنشور للمذكرة أربعة عشر بنداً، شملت إقرار وقف فوري للأعمال العدائية، وإعادة فتح مضيق هرمز، وتأسيس آلية مشتركة لمعالجة المخزونات النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمهيداً للتوصل إلى تسوية شاملة. ومع ذلك، برزت الإشكالية الكبرى في البند المعني بأمن المضيق والمرور التجاري، والذي نص على أن تبذل إيران أقصى جهودها لضمان المرور الآمن للسفن دون أي رسوم لمدة ستين يوماً؛ فهذه الصياغة افتقرت تماماً إلى آليات تنفيذ صارمة أو عقوبات محددة في حال المخالفة. ونتيجة لذلك، اعتبرت طهران هذا البند التزاماً مشروطاً بمدى التزام الأطراف الأخرى وبالتقدم المُحرز في باقي الملفات، في حين تعاملت معه واشنطن بوصفه تعهداً قاطعاً وواجباً النفاذ بمعزل عن مسار المفاوضات. ولم تقف حدود الغموض القانوني عند أمن الملاحة، بل امتدت لتشمل البند الخاص بمعالجة المخزون النووي؛ حيث أشار النص إلى آلية مشتركة لإدارة المخزونات الحالية دون أن يُحدد بدقة مستويات التخصيب المعنية، أو الكميات المستهدفة، أو وجهة المواد في حال تخفيضها، ناهيك عن غياب نموذج واضح للرقابة العملية. وقد أتاح هذا الفراغ في الصياغة لواشنطن أن تفسر البند كخطوة أولى نحو إخراج الجزء الأكبر من اليورانيوم عالي التخصيب خارج الأراضي الإيرانية أو إخضاعه لرقابة مشددة،

بينما اعتبرته طهران اعترافاً أمريكياً مبدئياً بضرورة إبقاء الحل داخل حدودها عبر خفض نسب التخصيب محلياً وليس تصدير المواد. وعليه، وُلدت مذكرة إسلام آباد مثقلة بقضايا إستراتيجية ضخمة وثغرات قانونية عميقة في آنٍ واحد، مما جعل انهيارها نتيجة حتمية بمجرد اختبار الأطراف لحدود تنفيذها العملي وسط أجواء مشحونة بالتوتر.

- **تشابك الملفات النووية والملاحة في مضيق هرمز**

تحول مضيق هرمز، الذي يُعد شرياناً حيوياً يمر عبره نحو ثلث تجارة النفط العالمية المنقولة بحراً، من مجرد ورقة ضغط تكتيكية عابرة في العقل الإستراتيجي الإيراني إلى ما يُشبه السلاح الذهبي. فقد أبدت طهران استعداداً ملحوظاً للمخاطرة بخوض جولات تصعيد جديدة من أجل هذا الممر المائي، لدرجة أنه بات يتقدم في حساباتها الراهنة على البرنامج النووي ذاته، والذي تكبدت من أجله عقوداً من العقوبات القاسية. وقد تجلت هذه الأهمية الإستراتيجية القصوى بوضوح خلال مفاوضات إسلام آباد وفي صياغة المذكرة التي ربطت بشكل وثيق بين إعادة فتح المضيق ومناقشة الملفات الأخرى، وعلى رأسها الملف النووي. وتؤكد التحليلات والتغطيات التي تتبعت أسباب انهيار المفاوضات أن الخلاف لم يكن مقتصراً على التفاصيل النووية، بل تركز حول نقطتين متداخلتين: مسألة إعادة فتح المضيق، ومصير المخزون الحساس البالغ نحو ٩٠٠ رطل من اليورانيوم عالي التخصيب، بالإضافة إلى إصرار إيران على مطالبها الاقتصادية المتمثلة في الإفراج عن قرابة ٢٧ مليار دولار من عائداتها النفطية المجمدة. وقد أفرز هذا الواقع معادلة تفاوضية جديدة لم يعد فيها أمن المضيق ملفاً معزولاً، بل ركناً أساسياً في أية تسوية شاملة، حيث ربطت طهران صراحة بين مرونتها في التنازلات النووية وبين انتزاع اعتراف دولي بدورها المهيمن في المضيق وشروطها لحركة الملاحة. وفي المقابل، تنظر واشنطن إلى تأمين المضيق وتحريره من أي تهديدات أو رسوم كهدف إستراتيجي قائم بذاته، نظراً لمساسه المباشر باستقرار أسواق الطاقة وأمن حلفائها في الخليج وأوروبا وآسيا. أما طهران، فترى في الاحتفاظ بقدرتها على التأثير في المضيق–سواء عبر الوجود العسكري أو التلويح بالتصعيد أو الإجراءات السيادية–جزءاً لا يتجزأ من منظومة الردع الموازي التي تحول دون فرض شروط نووية مجحفة عليها. وأدى هذا التشابك العميق إلى جعل أي تفاوض حول النووي تفاوضاً حتمياً حول المضيق، والعكس صحيح، مما أضعف هيكل الاتفاقيات المؤقتة كمذكرة إسلام آباد؛ فبينما تتهم واشنطن طهران بالتعنت ورفض التخلي عن اليورانيوم عالي التخصيب، وتتذرع إيران بتقديم أمريكا لمطالب مستحيلة، تتضح حقيقة واحدة جلية وهي استحالة فك الارتباط بين أمن المضيق ومعادلة الردع النووي في الحسابات الإستراتيجية للبلدين.

• استراتيجية التفاوض تحت النار بين واشنطن وطهران

برزت في مرحلة ما بعد حرب فبراير ٢٠٢٦ سمة واضحة طبعت سلوك الطرفين، وتتمثل في تبني استراتيجية التفاوض تحت النار. وتقوم هذه الاستراتيجية على مسار متزامن يجمع بين الانخراط في حراك دبلوماسي مكثف، تجسد في مفاوضات ماراثونية امتدت لإحدى وعشرين ساعة في إسلام آباد وأثمرت عن نصوص مؤقتة، وبين استمرار العمليات العسكرية والضربات المتقطعة أو التلويح بالاستعداد لاستئنافها. ومن الجانب الأمريكي، تمثلت هذه الاستراتيجية في مواصلة توجيه ضربات عسكرية محدودة طالت أهدافاً إيرانية أو أخرى مرتبطة بوكلائها الإقليميين، مع توظيف الحصار البحري والوجود العسكري المكثف في محيط إيران وأراضي حلفائها كأوراق ضغط مستمرة، حتى أثناء انعقاد جلسات التفاوض. وترافق ذلك مع تقديم القيادة الأمريكية لما أسمته عرضاً نهائياً ومرناً، لكنه تضمن في جوهره اشتراطات قاسية تشمل الحصول على ضمانات قاطعة بنبذ السلاح النووي، وترتيبات تفصيلية للتخلص من مخزون اليورانيوم عالي التخصيب، وضمانات أمنية حول المضيق، لتسارع واشنطن لاحقاً بتحميل طهران مسؤولية الفشل بحجة رفضها لهذه الشروط.

على الجانب الآخر، واجهت طهران هذا النهج بمقاربة موازية؛ حيث وظفت أذرعها الإقليمية في الساحات القريبة كالعراق وسوريا ولبنان واليمن لتمارس ضغطاً يرفع من كلفة أي تصعيد أمريكي، ويوجه رسالة تحذيرية بأن الحرب لن تقتصر على الجغرافيا الإيرانية حال تجاوز الخطوط الحمراء النووية أو السيادية. وإلى جانب ذلك، ناورت إيران ببراعة بورقة نقل اليورانيوم؛ حيث تشير التسريبات إلى إبدائها استعداداً لخفض نسب التخصيب لأغراض مدنية، شريطة أن يتم ذلك ضمن إطار سيادي يرفض نقل المواد للخارج أو التنازل عن حق العودة للتخصيب العالي مستقبلاً، وهو الطرح الذي رفضته واشنطن بشدة. وقد جعلت هذه التكتيكات المتبادلة من مسار التفاوض ساحة يومية لاختبار الإرادات، غير أن اتساع الفجوة بين سقوف مطالب الطرفين في الملفين النووي والملاحي حال دون صمود المذكرة المؤقتة، لتنهار سريعاً وتُعيد لغة التهديد إلى الصدارة.

• لماذا فشلت مذكرة إسلام آباد؟

على الرغم من أن مذكرة إسلام آباد سعت إلى تحقيق استقرار مؤقت عبر وقف الاستهدافات والضربات، فإنها عالجت الجوانب السطحية للمشكلات العميقة، ولم تتضمن تغييراً جوهرياً مقارنةً بالوضع السابق فيما يتعلق بالملف النووي.

وعلى الرغم من أن إيران لا تقوم حالياً بتخصيب اليورانيوم نتيجة الأضرار-حتى وإن كانت محدودة-التي لحقت ببرنامجها خلال الحرب، فإن مذكرة التفاهم لا تنص على إزالة مخزونها الكبير من اليورانيوم عالي التخصيب، بل تسمح فقط بإمكانية خفض نسبة تخصيبه داخل إيران، على أن يخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أنها لم تحدد آليات رقابة واضحة تمنع التلاعب بالبنود أو استئناف التخصيب داخل إيران. وبذلك، جاءت المذكرة هشة في صياغتها وسطحية في تناولها للملفات التي قد تؤدي إلى اندلاع الحرب مجدداً، وعلى رأسها مضيق هرمز والملف النووي.

وتتمثل المشكلة الأساسية في مصير مخزون اليورانيوم عالي التخصيب، ونسبة خفضه، وطبيعة الدور الرقابي الدقيق الذي ستضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتتجه بعض الآراء إلى التخوف من استمرار المفاوضات حول الملف النووي بهذا الاتجاه، بحيث يجري فقط خفض نسبة تخصيب اليورانيوم وتجميد البرنامج النووي لعدة سنوات، بما يؤدي إلى حل مؤقت للمشكلة، مقابل رفع العقوبات، وتوفير أموال إعادة الإعمار، ورفع القيود عن صادرات النفط الإيراني، وهو ما قد يمنح إيران تدفقات نقدية سريعة تساعدها على إعادة بناء قدراتها الصاروخية ودعم وكلائها في المنطقة.

تكشف القراءة المتأنية للتحليلات التي تناولت انهيار مفاوضات إسلام آباد عن مجموعة من العوامل البنيوية التي عصفت بهذا الإطار المؤقت، ويبرز في صدارة هذه العوامل طبيعة المطالب الأمريكية التي اعتبرتها طهران مبالغاً فيها وتستحيل الاستجابة لها؛ فقد أصرت واشنطن على ترتيبات تُترجم عملياً إلى نقل الجزء الحاسم من اليورانيوم عالي التخصيب خارج البلاد أو تجميده تحت وصاية دولية تسلب طهران سيطرتها، مترافقاً ذلك مع شروط صارمة تقصي قدرة إيران على استخدام مضيق هرمز كورقة ضغط مستقبلية .

وفي المقابل، أسهم الإصرار الإيراني على حصد حزمة مكاسب متكاملة وربط الملفات ببعضها في تعقيد المشهد التفاوضي؛ إذ لم تكتف طِهران بانتزاع الاعتراف بحقها في التخصيب ومعالجة مخزونها داخلياً، بل طالبت بالإفراج عن أصولها النفطية المجمدة، والرفع التدريجي للحصار البحري، وسحب القوات الأمريكية من المنطقة خلال فترة محددة .وقد أدى هذا التوسع في المطالب إلى تحويل المذكرة المؤقتة إلى ما يشبه الاتفاق النهائي المصغر، وهو ما رفضت واشنطن القبول به ضمن إطار زمني ضيق .

ويُضاف إلى ذلك، استمرار أزمة الثقة العميقة والمتجذرة بين العاصمتين؛ ففي حين تنظر طهران إلى الولايات المتحدة كطرف يفتقر للمصداقية نظراً لانسحابه السابق من الاتفاق النووي، تخشى واشنطن من استغلال إيران لأي ثغرة قانونية أو تأخير رقابي لمواصلة تطوير برنامجها وتكريس هيمنتها على المضيق .وقد جعلت هذه الشكوك المتبادلة من الصياغات الغامضة في المذكرة بؤراً للخلاف والتوتر بدلاً من كونها مساحات للمرونة الدبلوماسية .

وأخيراً، أدى العامل الإسرائيلي دوراً حاسماً في دفع الإدارة الأمريكية نحو تبني موقف أكثر تشدداً، مقلصاً من رغبة واشنطن في تقديم تنازلات قد تُفسر في تل أبيب على أنها تكرار لأخطاء الاتفاق السابق. وفي المحصلة، أثبت فشل مذكرة إسلام آباد أن المأزق يتجاوز مجرد عيوب في الصياغة، ليعكس تنافراً جوهرياً بين طرف يستميت لحماية أدوات ردعه وآخر يرفض شرعيتها ويسعى لتفكيكها، مما يجعل أي مذكرة مؤقتة تُكتب تحت ضغط الحرب عرضة لانهيار حتمي.

وفي ظل استمرار هذا الصراع المفتوح وتعمق أزمة الثقة، يتشكل مصير البرنامج النووي الإيراني بعيداً تماماً عن سيناريوهات التفكيك أو التراجع للخلف. لقد أثبتت مسارات التصعيد والاستهدافات العسكرية المتكررة قصورها الإستراتيجي عن محو "المعرفة النووية" المتراكمة لدى الكوادر الإيرانية، أو تدمير البنية التحتية شديدة التحصين والموزعة في أعماق الجبال. ونتيجة لذلك، فإن استمرار المواجهة العسكرية لن يؤدي إلى اجتثاث البرنامج، بل سيدفع القيادة الإيرانية نحو مزيد من التشدد والتمسك بوضع "دولة العتبة النووية" بوصفه بوليصة تأمين وجودية غير قابلة للمساومة؛ مما يرسخ البرنامج النووي كواقع تقني وميداني عصي على الاستئصال بالقوة التقليدية وحدها.

وعلى صعيد أي محادثات قادمة، فإن المشهد الدبلوماسي سيصطدم بقواعد لعب جديدة وموازين قوى مغايرة. لن تعود المفاوضات المستقبلية للبحث في مسألة حرمان إيران من التقنية النووية، بل ستنتقل إلى مربع أكثر تعقيداً يتمحور حول كيفية "احتواء" دولة تمتلك فعلياً كافة مقومات إنتاج السلاح النووي متى اتخذت القرار. ستدخل طهران أي مسار تفاوضي جديد بخطوط حمراء أكثر صرامة، ترفض فيها رفضاً قاطعاً تفكيك بنيتها التحتية أو تسليم مفاتيح سيادتها النووية للخارج، لتقتصر مرونتها–إن وُجدت–على مناقشة هوامش محددة مثل مستويات التخصيب وتطبيق آليات رقابة دولية مشروطة بضمانات أمنية.

وأمام هذا التحول، ستجد واشنطن وحلفاؤها أنفسهم أمام خيارين بالغي الصعوبة: إما التمسك بسقوف تفاوضية تعجيزية، كفرض "صفر تخصيب"، وهو ما يعني وأد أي مسار دبلوماسي في مهده وترك الباب مفتوحاً أمام استمرار الصراع والتوتر الإقليمي المستدام، أو التسليم بالواقع النووي الإيراني الجديد والبحث عن تسوية واقعية. ولن تنجح هذه التسوية المحتملة إلا إذا صيغت في إطار قانوني شديد الإحكام والصرامة، يسد كافة الثغرات، ويقدم ضمانات سيادية واقتصادية متبادلة، ويؤسس لمعادلة أمنية إقليمية شاملة لم تعد تقبل تجزئة الملفات أو الحلول المؤقتة.

المراجع

------. " 5 بنود قبل الانتقال إلى الملف النووي في المحادثات الأمريكية الإيرانية.. ما هي؟ وما أهميتها؟." الجزيرة. 23 يونيو، 2026. https://tinyurl.com/2dmdfhyq

------. "إيران تلوّح بأذرعها الإقليمية وتبتعد عن مسار التفاوض." الشرق الأوسط. 19 يوليو، 2026.

Bowen, Wyn Q., and Matthew A. Moran. Iran's Nuclear Challenge: Policy Options for a Changing World. London: Routledge, 2017.

Eisenstadt, Michael. Iran's Strategic Culture and Its Nuclear Program. Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, 2011.

Ferragamo, Mariel. "What Are Iran's Nuclear and Missile Capabilities?" Council on Foreign Relations, March 4, 2026. https://www.cfr.org/articles/what-are-irans-nuclear-and-missile-capabilities.

Fitzpatrick, Mark. Iranian Nuclear Crisis: Avoiding Worst-Case Outcomes. London: Routledge for the International Institute for Strategic Studies, 2008.

International Atomic Energy Agency. Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran. GOV/2026/8. Vienna: IAEA, 2026. https://www.iaea.org/sites/default/files/gov2026-8.pdf.

International Atomic Energy Agency. NPT Safeguards Agreement with the Islamic Republic of Iran. GOV/2025/25. Vienna: IAEA, May 31, 2025. https://www.iaea.org/sites/default/files/25/06/gov2025-25.pdf.

International Atomic Energy Agency. Verification and Monitoring in the Islamic Republic of Iran in Light of United Nations Security Council Resolution 2231 (2015). GOV/2025/24. Vienna: IAEA, May 31, 2025. https://www.iaea.org/sites/default/files/25/06/gov2025-24.pdf.

International Atomic Energy Agency. Verification and Monitoring in the Islamic Republic of Iran in Light of United Nations Security Council Resolution 2231 (2015). GOV/2025/50. Vienna: IAEA, September 2025. https://www.iaea.org/sites/default/files/documents/gov2025-50.pdf.

Maloney, Suzanne. Iran's Political Economy since the Revolution. Cambridge: Cambridge University Press, 2015.

Murphy, Francois. "Iran's Strongest Card in Nuclear Talks: Its Highly Enriched Uranium." Reuters, May 29, 2026. https://www.reuters.com/world/irans-strongest-card-nuclear-talks-its-highly-enriched-uranium-2026-05-29/.

Murphy, Francois. "Iran's Strongest Card in Nuclear Talks: Its Highly Enriched Uranium." Reuters, May 29, 2026. https://www.reuters.com/world/irans-strongest-card-nuclear-talks-its-highly-enriched-uranium-2026-05-29/.

Nephew, Richard, et al. "A Postwar Middle East? The U.S.-Iran Negotiations and the Region's Future." The Washington Institute for Near East Policy. June 22, 2026. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/postwar-middle-east-us-iran-negotiations-and-regions-future

Nephew, Richard. The Art of Sanctions: A View from the Field. New York: Columbia University Press, 2018.

Raikow, David. "The U.S. and Iran Signed a Memorandum of Misunderstanding." Foreign Policy. July 17, 2026. https://foreignpolicy.com/2026/07/17/trump-peacemaking-iran-war-mou/

Ravid, Barak. "Iran mediators push new ceasefire as Trump eyes all-out war." Axios. July 21, 2026. https://www.axios.com/2026/07/21/iran-war-ceasefire-proposal-trump-troops

Reuters. "IAEA Report Says Iran Must Allow Inspections, Points at Isfahan." February 27, 2026. https://www.reuters.com/world/middle-east/iran-stored-highly-enriched-uranium-underground-site-iaea-report-says-2026-02-27/.

United Nations Security Council. Resolution 2231 (2015). S/RES/2231 (2015), July 20, 2015. https://digitallibrary.un.org/record/797839.

Vaez, Ali, and Vali Nasr. Iran's Nuclear Calculus: Strategic Ambiguity and Regional Deterrence. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2024.

Waltz, Kenneth N. "Why Iran Should Get the Bomb: Nuclear Balancing Would Mean Stability." Foreign Affairs 91, no. 4 (2012): 2-5.

مركز
الحبتور
للأبحاث